



UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/012*

Original: English

وزراء الدول الأقل نمواً يتبنون إعلاناً يدعو لتقوية الأونكتاد وزيادة المساعدات ونقل التكنولوجيا إلى الدول الأشد فقراً

الإعلان يسبق افتتاح مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر

الدوحة، قطر، 19 أبريل 2012: تبنى وزراء الدول الـ 48 الأقل نمواً في العالم أثناء اجتماعهم عشية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث عشر، إعلاناً يدعو إلى تقوية الأونكتاد ودعم أعمالها في مجال الأبحاث والتعاون الفني وبناء التوافق. كما جدد الإعلان التأكيد على دعم الدول الأقل نمواً حتى تصبح من فئة "الدول النامية" الذي طالما نادى به الأونكتاد.

وأشار الإعلان إلى أن حصة التجارة في الدول الأقل نمواً لا تتعدى حالياً 1% من التجارة العالمية، وأن معظم الاستثمارات الخارجية التي تستقطبها هي في مجالات التنقيب التي تؤمن القليل من الوظائف ولا تقود إلى تنمية اقتصادية داخلية أوسع. وقال الإعلان إن "جهود العبور إلى فئة الدول النامية .. أساسية لدفع النمو الاقتصادي".

وجاء في الإعلان: "تؤكد على أهمية التوازن بين الدولة واعتبارات السوق، بحيث تقوم الدولة بوضع سياسات وإنشاء مؤسسات بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشمولي إضافة إلى خلق بيئة مستقرة وشفافة مبنية على الأنظمة الاقتصادية التي تتيح إمكانية عمل الأسواق بشكل فعال".

ودعا الإعلان كذلك إلى مضاعفة الجهود من قبل "الشركاء التجاريين والتنمويين، بمن فيهم الدول النامية التي هي في موقع يؤهلها القيام بذلك" لدعم الدول الأقل نمواً في جهودها لتوسيع وتنويع وتعزيز اقتصاداتها وفي جهودها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية التي من بينها خفض الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول العام 2015.

وقال الإعلان أن مثل هذه المساعدات "يجب أن تتعدى حدود المساعدات الإنمائية الحكومية لتشمل نقل التكنولوجيا والمعرفة بالإضافة إلى بناء القدرات التكنولوجية والابتكار في دولنا". كما دعا الدول الصناعية إلى الإيفاء بالتزاماتها لتحقيق أهداف المساعدات الإنمائية الرسمية المقررة دولياً.

ويتعارض مبدأ الدولة الداعمة للتنمية مع الكثير من المفاهيم الاقتصادية التقليدية التي سادت خلال الأعوام القليلة الماضية. فقد كان النهج السائد يدعو الحكومات إلى تخفيف سلطتها على السوق، على افتراض أن الأسواق ستصبح بعد ذلك حرة وستحقق النمو الاقتصادي بشكل مباشر. إلا أن العديد من تقارير الأونكتاد التي صدرت خلال السنوات القليلة الماضية قالت أن هذا النهج الذي يطلق عليه عادة اسم "الاقتصاديات الحرة الجديدة" لم ينجح. وفي تقارير الأونكتاد التي صدرت مؤخراً، بما فيها "تقرير الدول الأقل نمواً 2011" دعت المنظمة حكومات الدول الفقيرة إلى اتخاذ خطوات لتشجيع النمو الاقتصادي لكي يصبح مستقراً ودائماً وأكثر قدرة على زيادة الوظائف.

وأكد إعلان وزراء الدول الأقل نمواً كذلك على دعوة الأونكتاد إلى زيادة القدرات الإنتاجية في هذه الدول، أي قدرة هذه الاقتصادات على تنويع منتجاتها، وإنتاج سلع أكثر تطوراً. وقالت الأونكتاد خلال السنوات الأخيرة أن بناء القدرات الإنتاجية يخلق مزيداً من الوظائف ذات الدخل الأفضل، وتجعل الدول الفقيرة أقل عرضة إلى التقلبات العالمية لأسعار السلع مثل الموارد الطبيعية والسلع الزراعية الأساسية.

ويبدأ مؤتمر الأونكتاد اجتماعات دورته الثالثة عشرة من 21 وحتى 26 إبريل تحت عنوان "العولمة المرتكزة إلى التنمية: نحو نمو وتنمية مستدامة للجميع".

ويدعو الإعلان كذلك الدول المانحة إلى "دعم قطاع السلع في بلادنا، وذلك بطرق من بينها تنويع السلع وإضافة القيمة" لتمكين الدول الأقل نمواً من "المشاركة بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية بشكل متساو، وذلك لتعزيز النمو المستدام الذي يحركه السوق".

وطلب الإعلان القيام بتحريك "لتخفيف معايير الجودة وشروط التسليم القاسية" المفروضة على صادرات الدول الأقل نمواً التي تسعى إلى دخول أسواق الدول المتقدمة". ونظراً لازالة الحواجز التجارية في السنوات الأخيرة، أعربت الدول الأقل نمواً عن قلقها من أن الدول الغنية تضع معايير أعلى لدخول أسواقها بفرضها شروطاً تتعلق بالصحة والجودة لا يستطيع المنتجون في الدول الأقل نمواً الوفاء بها في أغلب الأحيان.

كما طلب الإعلان من الأونكتاد "إجراء دراسات لمساعدة الدول الأقل نمواً على فهم ومعالجة العوامل التي قد تكون وراء إعاقة جهودها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بشكل أفضل". كما طالبتها "بتقييم الفعالية الإنمائية للمساعدات" والبناء على الخطوات التي جرت مؤخراً لتحسين الإطار المفاهيمي والتحليلي لضرورة بناء القدرات الإنتاجية للدول الأقل نمواً".

*** ** ***